الاسماعيلية ـ القاهرة)، وان ليس هناك مايدعو الى عدم الاستجابة للدعوة الى عقد ذلك اللقاء، اذا ما وُجّهت دعوة كهذه الى وزير الخارجية. لكنه أوضح ان وزير الخارجية لن يكون مخوّلاً، خلال ذلك اللقاء، بالتوصل الى اتفاقات بشأن الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي (**هآرتس**، ١/٢/١٩٩٠). لكن موقف شامير، هذا، بدا كمناورة مكشوفة للتهرّب من اتخاذ القرار، في ضوء ما ذكرته مصادر سياسية عليا في القدس، من ان وزير الخارجية الاميركية، بيكر، دأب على التأكيد ـ في أعقاب ابلاغ المصريين اليه انهم «تلقوا ضوءاً أخضر» من منظمة التحرير الفلسطينية في موضوع الافكار التي طرحها كل من رابين وبيرس لردم الهوّة بين موقف الجانبين، الفلسطيني والاسرائيلي، بالنسبة الى موضوع تشكيل الوفد الفلسطيني ـ ان لحظة الحقيقة قد حانت، وانه ينبغي الخروج من اللقاء الثلاثي باعلان رسمي يحدّد موعد بدء الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي في القاهرة. وبحسب المصادر اياها، فان بيكر سوف يرفض كل محاولة من جانب نظيره الاسرائيلي لمواصلة البحث في موضوع الضمانات، وانه اذا لم تستجب اسرائيل للدعوة بشأن لقاء القاهرة، لن تتردّد الولايات المتحدة الاميركية في القاء المسؤولية عن افشال العملية السياسية على عاتقها، بكل ما يعنيه ذلك من انعكاسات على صعيد العلاقات بين البلدين (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، ذكرت مصادر سياسية اميركية مطلعة ان الوزير بيكر سوف يطالب وزير الخارجية الاسرائيلية، ارنس، بردّ قاطع بالنسبة الى الموافقة المصرية (وبالتالي الفلسطينية) على ان يتشكّل الوفد الفلسطيني الى الحوار من اثنين من المبعدين، واثنين من سكان القدس العربية، يحتفظان بعنوان اقامة دائم لهما في احدى مدن الضفة، اضافة الى ستة آخرين من سكان الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، على ان يكون كل اعضاء الوفد غير معروفين كنشطاء في اطار م.ت.ف. وليس لهم أية صلة بأي نشاط «ارهابي» في الماضي. أمّا بالنسبة الى مسألة الاعلان عن التشكيلة الاسمية لأعضاء الوفد، فهناك تفاهم على ان تناط هذه المسألة بمصر بصفتها الدولة المضيفة، أو ان يقوم احد اعضاء الوفد باعلان تركيبته الاسمية الى وسائط الاعلام. في المقابل، من المتفق عليه، أيضاً، تمكين الوفد الفلسطيني من التوجّه، بعد جلسة الحوار الاولى، الى تونس لعقد لقاء مع قيادة م.ت.ف. طبقاً لما أعلنه كل من بيرس ورابين بهذا الشأن، بأنه من حق الوفد الفلسطيني التشاور مع أي طرف عربي يرتأيه. امّا موضوع جدول الاعمال، فلن يقتصر على موضوع الانتخابات، مع انه من المتفق عليه مسبقاً، انه سوف يكون الموضوع المركزي في الحوار (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، وعلى خلفية هذه التطوّرات السياسية التي بدأت تضغط بقوة على الشبكة السياسية الاسرائيلية عموماً، بدأت الازمة في الليكود تتفاقم، استعداداً لجلسة المركز التي كانت مقرّرة في ٧/٢/١٩٩٠، ثمّ تأجّلت الى ١٢/٢/١٩٩٠ في أعقاب حادث الباص على طريق الاسماعيلية ـ القاهرة (**يديعوت احرونوت**، ٧/٢/١٩٩٠).

لكن الاتفاق على الموعد الجديد للجلسة لم يصحب باتفاق مماثل على الجوانب الاجرائية الاخرى، وفي مقدمها موضوع جدول الاعمال، وتحديداً النقطة المتعلّقة بعمليات الاقتراع في المركز. فوزراء «الاشتراطات» لم يتزحزحوا عن موقفهم المطالب باجراء عمليات اقتراع اخرى في جلسة المركز على مشاريع القرارات التي سيتقدمون بها الى المركز للمصادقة عليها، بينما تمسّك شامير بموقفه الرافض لهذا المطلب، والمصرّ على ان المركز سوف يصوّت مرة واحدة فقط على موضوع الثقة به، والمصادقة على خطه السياسي كما سيطرح في الخطاب الذي سيلقيه في الجلسة (**المصدر نفسه**).

وفي هذه الاثناء، كانت حدّة الخلافات تتصاعد بين اقطاب المعسكرين المتصارعين، كلما اقترب موعد انعقاد الجلسة. وأُجري تبادل الاتهامات بوجود نوايا لنسف الجلسة؛ اذ اتهم شارون انصار شامير بمحاولة عرقلة مهمته في ادارة الجلسة، وسأل «ما الذي يبغونه؟ نسف جلسة المركز؟ لن اسمح لهم بذلك؟» (**المصدر نفسه**، ٢/٢/١٩٩٠). امّا الاوساط المقرّبة من شامير فاتهمت شارون تحديداً بأنه يقود الليكود نحو الانشقاق، ويشنّ حرباً شخصية ضد شامير. ووصف شامير الازمة الآخذة في التفاقم بينه وبين الوزير شارون وبقية معسكر «الاشتراطات»، بأنها «كابوس يجب وضع حدّ له»